

* المحاسبة الدولية

((ان المحاسبة الدولية تهتم بوضع اطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة والناجمة عن احداث او عمليات اقتصادية او مصالح تتخطى حدود اكثر من دولة)).
وعليه يمكن القول بان هذا التعريف ركز على الجانب العملي والنظري.

* اسباب ظهور المحاسبة الدولية.

* العوامل التي ساهمت بشكل او بأخر في تغيرات البيئة المحاسبية وبالتالي بروز المحاسبة الدولية:

1- الاعمال الدولية:

وهي اي نشاط تجاري يمتد وراء الحدود لأية دولة فهي تدفق السلع والخدمات ورأس المال من شركة او وحدة اقتصادية بدولة معينة الى شركة او وحدة اقتصادية بدولة اخرى.

2- الشركات الدولية:

((وهي شركة مملوكة وتدار دوليا وهي ليست محلية ولديها بعض الاعمال الاجنبية انها منظمة اعمال بتنظيم دولي حقيقي لكل وظائفها بما في ذلك الادارة والانتاج والتسويق والتمويل)).

3- شركات المحاسبة الدولية:

ان النمو الكبير والسريع للعمليات الدولية التي تقوم بها الشركات الدولية خلال العقود الثلاثة الاخيرة لعب دورا كبيرا في ظهور المحاسبة الدولية واهميتها.

4- اسواق راس المال العالمية: فهي تعتبر مصدرا خارجيا للتمويل المالي.

5- البحث العلمي:

غالبا ما يستمد الباحث موضوع بحثه من خلال المشاكل العملية الناتجة من التطبيقات. لذلك الكتاب والباحثون في المحاسبة غير مستثنين من ذلك، حيث كان موضوع المحاسبة الدولية احد المواضيع التي تناولها الباحثون على مختلف المستويات.

* اهداف المحاسبة الدولية:

ظهرت المحاسبة الدولية بهدف اساسي يتمثل في تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم وللتحقق وللمقارنة على مستوى دولي الى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة. وللوصول الى هذا الهدف تسعى المحاسبة الدولية الى تحقيق الاتي:

1- ايجاد اطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية (القوائم المالية) على مستوى دولي.

2- ايجاد نوع من التنسيق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة.

3- دراسة الانظمة المحاسبية للدول المختلفة ومحاولة زيادة الوعي حول اسباب الاختلاف والتشابهات المحاسبية بين الدول المختلفة.

4- تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف على اسباب نجاح او فشل الانظمة المحاسبية.

5- العمل على جعل القوائم المالية للشركات اكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للشركات وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق.

6- توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة.

7- تسهيل عملية التدقيق امام شركات المحاسبة الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية على مستوى دولي.

* اسعار التحويل:

هو ذلك المبلغ الذي يتم بموجبه التحويل - سلخ وخدمات - من قسم الى اخر داخل نفس الشركة او بيعه الى السوق الخارجي عند عدم الاتفاق على سعر ما بين الاقسام.

وهناك عدة طرق لاحتساب اسعار التحويل:

1- طريقة سعر السوق او سعر البيع الخارجي

2- طريقة سعر السوق المعدل: اي التحويل يكون على اساس سعر السوق مطروحا منه نسب معينة خاصة بمصاريف البيع او التسويق.

3- طريقة الكلفة التاريخية: الكلفة الفعلية

4- طريقة الكلفة المعيارية: تقديرية او مقدره ليست حقيقية بناءا على اساس علمية او تجارب معملية

5- طريقة الكلفة المعدلة: اي سيكون سعر التحويل على اساس الكلفة بعد تعديلها باحد الاجرائين:

أ- الكلفة + هامش الربح

ب- الكلفة المتغيرة فقط(الاولية)

6- طريقة السعر التفاوضي - التساومي -

7- طريقة الربح المستهدف: اي ان السعر يحدد على اساس الكلفة مضافا اليها نسبة ربح معينة تستهدف تحقيقها القسم البائع وليس القسم المشتري.

تفيد أسعار التحويل في الأمور الآتية:

1- تحفيز الأقسام على حسن استغلال الموارد التي تصل اليها من أقسام أخرى، فعندما يتحمل القسم تكاليف هذه الموارد وأن أدائه يقاس بمدى أرباحه فإنه يسعى إلى حسن استغلالها.

2- زيادة مستوى الرضا الوظيفي بين رؤساء الأقسام : حيث يتم تحديد أسعار التحويل بالاتفاق بينهم وبموافقة الادارة مقارنة بحالة فرض هذه الأسعار من قبل الادارة.

3- يساعد تحديد أسعار التحويل في زيادة دقة تكلفة المخزون: الموجودة في الأقسام المختلفة في المنشأة.

4- يمكن استخدام أسعار التحويل كأساس لتحفيز الأقسام نحو تحقيق أهدافها : وهذا ينعكس إيجاباً على الهدف الكلي للمنشأة.

5- تفيد أسعار التحويل في تقييم أداء أفضل للمديرى الأقسام.

مثال: حالة - 1 -

تتألف شركة اربيل من قسمين (أ) و (ب) ويقوم قسم أ بإنتاج الجزء (س) المستخدم من قبل القسم (ب) في انتاجه المنتج - س - وتوفرت البيانات التالية المبالم بالدولارات:

البيان	قسم أ	قسم ب
كلفة المتغيرة للوحدة	75	40
تكاليف ثابتة مخططة	650000	300000
ساعات العمل المباشر عند الطاقة الطبيعية	100000	150000
ساعات لازمة لانتاج الوحدة	5 ساعة	3 ساعة

المطلوب:

تحديد سعر التحويل على اساس:

أ- الكلفة الكلية ب- الكلفة المتغيرة ج- كلفة الكلية مضافا اليه هامش الربح 10%

د- كلفة المتغيرة مضافا اليه هامش ربح 10%

هـ- بافتراض ان هنالك طاقة عاطلة (غير مستغلة او فائضة) في القسم أ وبالامكان استغلالها في انتاج احتياجات القسم ب من المنتج س وقد قدم لمدير قسم ب عرضا من مورد خارجي ان يجهز القسم ب باحتياجاته من المنتج س بسعر قدره \$80 للوحدة وطلب منك تقديم النصيحة والمشورة اللازمة للقسم (أ) بشأن السعر الواجب ان يزود بموجبه القسم (ب) من احتياجاته من المنتج س .

الحل:

أ- سعر التحويل على اساس التكلفة الكلية:

البيان	منتج س \$
الكلفة المتغيرة للوحدة	75
+ نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة	
	$100000 \div 5 = 20000$ عدد الوحدات
	$20000 \div 650000 = 32.5$

\$ 107.5 سعر التحويل على اساس الكلفة الكلية

ب- سعر التحويل على اساس التكلفة المتغيرة:

سعر التحويل = \$75

ج- سعر التحويل على اساس التكلفة الكلية + 10% هامش ربح

$107.5 + (10\% \times 107.5) = 118.25$

د- على اساس التكلفة المتغيرة مضافا اليه هامش ربح

$75 + (10\% \times 75) = 82.5$

هـ - ملاحظة : هنالك طاقة عاطلة لدى القسم أ وبالامكان استغلالها لانتاج احتياجات القسم ب من المنتج س لذلك فان السعر الذي يجب ان يحول بموجبه المنتج الى القسم ب لابد ان يكون في ضوء التكلفة التفاضلية للانتاج بعبارة اخرى بالتكلفة المتغيرة فقط لان الكلف المتغيرة هي تفاضلية ولكن التكاليف الثابتة هي دائما تكون تاثيرها صفر اي غير تفاضلي.
 اذا سعر التحويل في هذه الحالة ينبغي ان يكون في حدود \$75 وعلى القسم ب ان يقبل بالسعر المحدد من القسم أ وذلك لانه يوفر مبلغ \$5 لكل وحدة. اذا سوف يتم رفض اي عرض من المورد الخارجي.

حالة - 2 -

لدى شركة بانه ثلاثة اقسام أ، ب، ج ويقوم القسمان أ، ب بتحويل انتاجهما الى القسم ج وفيما يلي البيانات الخاصة بالقسمين ا، ب.

البيان	معياري أ	فعلي	معياري ب	فعلي
الوحدات المنتجة	10000	10000	50000	50000
المواد المباشرة	100000	120000	200000	210000
الاجور المباشرة	150000	180000	100000	140000
ت ص غ م	110000	125000	200000	220000
المصاريف الادارية	150000	124000	180000	168000

المطلوب:

تحديد سعر التحويل لكل قسم باستخدام:

- 1- كلفة الانتاج المعيارية مضافا اليه 25%
- 2- كلفة الانتاج الفعلية مضافا اليه 25%
- 3- كلفة الانتاج المعيارية مضافا لها ربح مستهدف قدره 10% على المبيعات.
- 4- كلفة الانتاج الفعلية مضافا لها ربح مستهدف قدره 10% على المبيعات.

الحل:

1- كلفة الانتاج المعيارية مضافا اليه 25%

البيان	قسم أ	قسم ب
ت. مواد مباشرة	100000	200000
ت. اجور مباشرة	150000	100000
ت ص غ م	110000	200000
اجمالي الكلف المعيارية	360000	500000
للانتاج	÷	÷
حجم الانتاج (الوحدات المنجة)	10000	50000
الكلفة المعيارية للوحدة الواحدة	36	10
هامش ربح 25%	9 = (25% × 36)	2.5 = (25% × 10)
= سعر التحويل	45	12.5

القسم	-أ-	-ب-	2- بموجب الكلفة الفعلية مع 25%
	120000	210000	ت. مواد مباشرة
	180000	140000	ت. اجور مباشرة
	<u>125000</u>	<u>220000</u>	ت ص غ م
	425000	530000	اجمالي التكلفة الفعلية
	10000	50000	÷ حجم الانتاج (وحدات الانتاج)
	42.5	11.4	تكلفة الفعلية لوحدة الواحدة
	(%25×42.5)10.625	(%25×11.4)2.85	+ هامش الربح 25%
	53.125	14.250	سعر التحويل

3- كلفة الانتاج المعيارية مضافا اليها ربح مستهدف 10% من المبيعات
القسم -أ-

المبيعات = كلفة معيارية + هامش الربح

$$\text{س} = 36 + 10\% \text{ س}$$

$$\text{س} - 10\% \text{ س} = 36$$

$$90\% \text{ س} = 36$$

$$\text{س} = \frac{36}{90} = \frac{100 \times 36}{90} = \$ 40$$

القسم - ب-

$$\text{س} = 10 + 10\% \text{ س}$$

$$90\% \text{ س} = 10$$

$$\text{س} = \frac{10}{90} = \$ 11.11$$

90%

4- الكلفة الفعلية مع ربح مستهدف 10% من المبيعات

قسم أ

المبيعات = كلفة فعلية + هامش الربح

$$\text{س} = 42.5 + 10\% \text{ س}$$

$$90\% \text{ س} = 40.5$$

$$\text{س} = \frac{40.5}{90}$$

90%

$$= \$ 47.42$$

القسم ب

$$\text{مبيعات} = 11.4 + 10\% \text{ س}$$

$$11.4 = 90\% \text{ س}$$

$$\text{س} = \frac{11.4}{90\%} = \$12.667$$

مثال : احدى الشركات لديها قسمين انتاجيين هما س, ص يساهمان في تصنيع منتجاتها النهائية ويعتمد قسم (ص) على الاجزاء التي ينتجها القسم (س) كما ان بإمكان قسم (س) بيع قسما من انتاجه الى السوق وفيما يلي البيانات المتعلقة بذلك:

البيان	القسم س	القسم ص
الطاقة الانتاجية	10000 وحدة	10000 وحدة
ت م للوحدة	8 \$	6 \$
ت ث صناعية	45000 \$	52000 \$
سعر البيع	15 \$	25 \$
المبيعات المتوقعة في السوق	3000	لا يوجد
سعر الشراء للجزء من السوق	----	14

المطلوب: 1- تحديد سعر التحويل للجزء المنتج من قسم س بموجب طريقة التكلفة الكلية.

2- الارباح التي تحققها الشركة في الحالتين التاليتين:

أ- عند تحويل كامل انتاج قسم س الى قسم ص.

ب- عند بيع 3000 جزء من انتاج قسم س في السوق وقيام قسم ص بسد احتياجاته المتبقية من السوق.

الحل: 1- سعر التحويل بموجب التكلفة الكلية = التكلفة المتغيرة للجزء ÷ حصة الجزء من التكاليف الثابتة.

$$\begin{aligned} &= \frac{(45000) + 8}{10000 \text{ جزء}} \\ &= 4.5 + 8 = 12.5 \text{ جزء} \end{aligned}$$

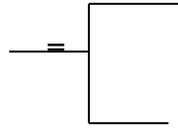
2- ارباح الشركة في حالة ا

البيان	\$
ايراد المبيعات = (10000 وحدة × 25)	250000
الكلفة المحولة من القسم س	
10000 × 12.5 سعر التحويل	125000
تكلفة الانتاج في القسم ص	
ت متغيرة 6 × 10000	60000
الكلفة الثابتة	52000
	<u>(237000)</u>
صافي الربح للشركة - أ -	13000

حالة - ب -

ايراد المبيعات 15×3000 قسم س

295000



25×10000 قسم ص

- ت المبيعات:

87500

كلفة المحولة من قسم س 12.5×7000

تكلفة قسم ص:

42000

ت م 6×7000

42000

ت شراء 14×3000

52000

ت ثابتة

(223500)

\$ 71500

صافي الربح

* ترجمة العمليات والقوائم المالية:

عرف مجلس مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعيار رقم 52 العمليات الاجنبية على انها(تلك العمليات التي يتم تحديد قيمتها باية عملة اخرى غير العملة المحلية للشركة) تعتبر ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية جزءا رئيسيا من عمليات الشركة كما لو كانت المعاملات الأجنبية هي نفسها معاملات الشركة وذلك وفق القواعد التالية: (1) الموجودات الثابتة وإندثارها: تترجم بسعر الصرف في تاريخ اقتناء الأصل أو في تاريخ إعادة التقييم . وبذلك فإن ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية تعني تعديل القيم والبنود الخاصة بالقوائم المالية للفروع والتي تم قياسها بوحدات أجنبية إلى ما يقابلها باستخدام العملة المحلية للدولة التي يمارس المركز الرئيسي نشاطه فيها.

ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية وإعداد القوائم المالية الموحدة

أ- خطوات ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية:

هناك عدة خطوات يتم إتباعها لإتمام عملية الترجمة للقوائم المالية للفروع الأجنبية وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

1- يقوم الفرع الأجنبي بإرسال ميزان المراجعة الخاص به والذي تم إعداده

باستخدام عملة الدولة التي يمارس نشاطه فيها إلى المركز الرئيسي.

2- يقوم المركز الرئيسي باختيار إحدى طرق الترجمة حيث يتم ترجمة كل رصيد من أرصدة ميزان المراجعة إلى ما يعادله بالعملة المحلية للدولة التي يوجد بها المركز الرئيسي، باستخدام سعر الصرف المناسب.

3- بعد ترجمة أرصدة ميزان المراجعة باستخدام سعر الصرف المناسب، فإنه في حالة ظهور فرق بين مجموع الأرصدة المدينة ومجموع الأرصدة الدائنة في ميزان المراجعة، فإن هذا الفرق يعتبر بمثابة أرباح ترجمة إذا ظهر في الجانب الدائن، بينما إذا ظهر الفرق في الجانب المدين فإنه يعتبر بمثابة خسائر ترجمة.

4- بالنسبة لأرصدة الحسابات المتقابلة أو العكسية، وهي الحسابات التي يقابلها حسابات أخرى معادلة لها في دفاتر المركز الرئيسي فإنه يتم ترجمتها باستخدام أرصدة الحسابات المقابلة لها في دفاتر المركز الرئيسي التي تم قياسها باستخدام العملة المحلية للدولة التي يمارس المركز الرئيسي نشاطه فيها.

وتتمثل الحسابات المتقابلة أو العكسية فيما يلي:

ح/ البضاعة الواردة من المركز الرئيسي يقابله ح / البضاعة المرسله إلى الفروع.

متحصلات نقدية من المركز الرئيسي يقابله ح/ مدفوعات نقدية إلى الفروع.

ح/ مدفوعات نقدية إلى المركز الرئيسي يقابله ح / متحصلات نقدية من الفروع.

ح/ جاري المركز الرئيسي يقابله ح/ جاري الفرع الأجنبي.

(ب) المقومات الأساسية لعملية الترجمة:

هناك العديد من المقومات الأساسية التي تحكم عملية ترجمة القوائم المالية

الأجنبية، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

1- طبيعة الوحدة الاقتصادية الأجنبية:

من المقومات الأساسية لعملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية تحديد طبيعة الوحدة الاقتصادية الأجنبية التي يتم ترجمة قوائمها المالية، حيث يتوقف ذلك على طبيعة العلاقة بينها وبين الوحدة الاقتصادية الأم، فقد تكون العلاقة بينهما مباشرة (مفهوم الملكية عندما يكون من حق الوحدة الاقتصادية الأم اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام موارد الوحدة الاقتصادية الأجنبية، وقد تكون العلاقة بينهما غير مباشرة (مفهوم الوحدة الاقتصادية) عندما يكون من حق الوحدة الاقتصادية الأجنبية توجيه مواردها الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر أن معظم طرق الترجمة اعتبرت العلاقة بين الوحدة الاقتصادية الأجنبية والوحدة الاقتصادية الأم هي علاقة مباشرة حيث اعتبرت أن الوحدة الاقتصادية الأجنبية هي امتداد للوحدة الاقتصادية الأم، ومصدرا للتدفقات النقدية التي تأخذ شكل تحويلات يتم حسابها بعملة الدولة التي توجد بها الوحدة الاقتصادية الأم.

2- أساس الترجمة:

يتعلق أساس الترجمة بصفة أساسية بطريقة الترجمة التي يتم اختيارها، حيث يجب أن يتم إعادة التعبير عن نتائج القياس المحاسبي المختلفة التي تمت بالعملة الأجنبية إلى ما يماثلها بالعملة المحلية دون أن يتم تعديل أساس القياس ذاته.

3- معامل الترجمة:

يقصد بمعامل الترجمة، المعامل أو المعدل الذي يستخدم في تعديل البنود المختلفة بالقوائم المالية الأجنبية إلى ما يعادلها بالعملة المحلية ويتمثل هذا المعامل في معدل الصرف أو سعر الصرف الذي يتم اختياره في ظل طريقة الترجمة التي يتم اختيارها.

1- ترجمة العملات:

يقصد بترجمة العملة، ان يعبر المشروع بواسطة العملة الاساسية العملة التي يعد بها التقارير عن قيم جميع الموجودات والالتزامات والايرادات والمصاريف التي سبق اثباتها بالعملة الاجنبية او التي تمت بعملة اجنبية. وتجدر الاشارة هنا الى اهمية التمييز بين مفهومي الترجمة والتحويل فالتحويل يشير الى عملية تغيير من عملة لاخرى وانتقال الاموال بين طرفين بشكل فعلي، اما الترجمة فما هي الا تغيير في التعبير النقدي للارصدة المحاسبية، فالحساب المعبر عنه بعملة معينة يعاد التعبير عنه بما يساوي ذلك من عملة دولة اخرى دون ان يحدث تغيير او انتقال فعلي للاموال.

2- اسعار الصرف:

عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية بامريكا (FASB) في المعيار رقم 52 سعر صرف العملة بانه (هو النسبة بين وحدة من هذه العملة والكمية من عملة اخرى التي يمكن استبدالها بهذه الوحدة في وقت معين).

* انواع اسعار الصرف:

- يمكن تقسيم اسعار الصرف على اسس مختلفة منها:
- أ- من حيث البيع والشراء تنقسم اسعار الصرف الى اسعار بيع واسعار شراء حيث يعبر سعر الشراء عن السعر الذي يقوم البنك بعرضه لشراء العملة الاجنبية وسعر البيع هو السعر الذي يقوم البنك بعرضه لبيع العملة الاجنبية.
 - ب- على اساس تاريخ تسليم العملة تنقسم اسعار الصرف الى اسعار صرف انية واخرى اجلة. ويمثل سعر الصرف الانبي او الفوري سعر الصرف المتفق عليه للتسليم الفوري للعملة الاجنبية وان عملية التسليم الفوري تتم خلال يومين من تاريخ العملية.
 - اما اسعار الصرف الاجلة فهي الاسعار التي يتم الاتفاق عليها حسب موعد تسليم العملة بعد فترة من الزمن من تاريخ العملية (عادة ما تكون 30 او 60 او 90 يوما)
 - ج- كذلك تنقسم اسعار الصرف بناء على الاساس في تحديدها الى اسعار صرف رسمية واخرى لاسعار صرف سوق حرة.
 - د- وتنقسم من ناحية ارتباطها بالزمن الى اسعار صرف تاريخية واسعار صرف جارية.
- 3- ارباح وخسائر التغير في اسعار الصرف:

ينتج عن التغير في اسعار الصرف ارباح وخسائر تعرف بارباح وخسائر التغير في اسعار الصرف، هذه الارباح والخسائر تصنف الى محققة وغير محققة فالارباح والخسائر المحققة هي التي تحققت فعليا وهي تنتج من استبدال عملة بعملة اخرى. اما الغير المحققة فهي التي تظهر دون ان تكون هناك عملية استبدال فعلية للعملة.

4- انواع العملات:

1- العملة المحلية ← Local currency :

هي العملة الخاصة بالدولة التي تتخذها الشركة مقراً دائماً لها، فان كانت الشركة مقرها المملكة العربية السعودية يكون الدينار السعودي هو عملتها المحلية، وان كان مقرها جمهوريه مصر العربية يكون الجنيه هو عملتها المحلية وهكذا

ب - **العملة الاجنبية:** يشير هذا المصطلح الى كل العملات الاخرى من غير العملة التي تستخدم في اعداد التقارير المالية لشركة معينة.

ج- **عملة التقرير:** وهي العملة التي تستخدمها الشركة في اعداد قوائمها المالية.

د - **العملة الوظيفية:** هي العملة الاساسية التي تستخدمها الشركة في القيام بنشاطاتها والتي تتم بها ايرادات ومصروفات الشركة النقدية. وهي غالباً ما تكون نفس عملة الدولة التي تعمل بها الشركة والعملة المستخدمة في التسجيل والاثبات في الدفاتر والسجلات. (الفرع)

وبشكل عام يمكن تحديد ثلاث تواريخ اساسية مرتبطة بالقياس المحاسبي للعمليات الاجنبية:

1- **تاريخ حدوث العملية** وتسجيلها بالدفاتر ويتم استخدام سعر الصرف السائد في تلك الفترة لاثبات العملية التي تمت بالعملية الاجنبية.

2- **تاريخ اعداد الميزانية** واقفال حسابات النتيجة حيث يتم في هذا التاريخ تعديل اسعار العمليات المسجلة في المرحلة الاولى لتعكس سعر الصرف الجاري لهذا التاريخ وذلك للعمليات التي لم تنته ولم تسدد بعد. وبسبب تقلبات اسعار الصرف للعملات المختلفة غالباً ما تحدث خسائر او مكاسب بين هذين التاريخين.

3- **تاريخ انتهاء العملية** من خلال السداد او التحصيل بالعملية الاجنبية وغالباً ما تحدث مكاسب او خسائر في هذا التاريخ نتيجة اختلاف اسعار الصرف بين تاريخ الميزانية وتاريخ السداد او التحصيل.

ويتم المعالجة المحاسبية باحدى الطريقتين :

الاولى - اعتبار عمليتي التعاقد على الصفقة والسداد عملية واحدة. (اي تحمل على حساب المشتريات)

الثانية - تقوم على اعتبار ان عمليتي عقد الصفقة وعملية السداد هما عمليتان منفصلتان. (تحمل على حساب أ.خ تحويل العملات الاجنبية)

أ - طريقة الصفقة الواحدة: باعتبار عمليتي التعاقد على الصفقة والسداد عملية واحدة ولمعالجة هذه الطريقة هناك ثلاث حالات: الحالة الاولى: التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد دفعة واحدة (صفقة واحدة).

مثال/ في 3/1/2002 قامت شركة دانية بشراء بضاعة من شركة بريطانية في بريطانيا بمبلغ 200000 جنيه استرليني على ان تسدد القيمة في 2002/4/4 علماً بان سعر الصرف في تاريخ الشراء كان 1 جنيه = 0.900 من الدينار العراقي.

الحل:

تكون قيمة العملية في تاريخ الشراء بالدينار العراقي $(0.900 \times 200000) = 180000$ دينار وبالتالي يكون قيد الاثبات في دفاتر شركة دانية في تاريخ الشراء كما يلي:

180000 من ح/ المشتريات

180000 الى ح/ الدائنون

قيد اثبات المشتريات

مثال (2)/

في المثال السابق على فرض ان سعر الصرف في تاريخ السداد اصبح 1 جنيه استرليني = 0.850 من الدينار العراقي .

يكون قيد الاثبات في دفاتر شركة دانية في تاريخ السداد .

180000 من ح/ الدائنون

الى مذكورين

10000 ح/ المشتريات (الربح يخفض به قيمة المشتريات)

170000 ح/ النقدية (0.850×200000)

مثال (3)

بالرجوع الى المثال السابق بفرض ان سعر الصرف في تاريخ السداد اصبح 1 جنيه استرليني = 0.950 دينار عراقي فيكون قيد السداد كما يلي:

من مذكورين

180000 ح/ الدائنون

10000 ح/ المشتريات (الخسارة يحل على حساب المشتريات)

190000 الى ح/ النقدية 0.950×2000000

مثال تطبيقي حول المعيار رقم 52 FASB (المحاسبة عن التغير في اسعار صرف العملات)

استوردت شركة اربيل للتجارة والصناعة مركزها اقليم كوردستان مواد من استراليا بقيمة 10000 دولار على ان يتم السداد بالدولار استلمت الشركة الاعتماد المستندي المتعلق بالبضاعة المستوردة بتاريخ 2007/7/1 حيث كان سعر الصرف 1000 دينار عراقي لكل دولار .

المطلوب الاول:

تسجيل القيود اللازمة لاثبات عملية الاستيراد ومعالجة الفروقات في اسعار الصرف وفقا للحالات الاتية:

أ- التعديل بالزيادة اوالنقص في الفروقات كتعديل بتكلفة البضاعة المشتراة وفقا للحالات الاتية:

حالة التسديد عند استلام الاعتماد (يعني نقدا)

ب- حالة التسديد بشكل آجل ولكن قبل تاريخ الميزانية في 2007/12/20 حيث كان سعر الصرف 1100 دينار ومعالجة الفروقات كتعديل في كلفة البضاعة.

ج- حالة التسديد في 2007/12/20 وكان سعر الصرف 900 دينار عراقي.

الحل : أ - في 2007/7/1 حالة تسديد الاعتماد

10000000 من ح/ المشتريات (1000×10000 دينار)

10000000 الى ح/ النقدية

قيمة المبلغ المحول لمورد كئمن للبضاعة.

ب- القيد الاوول عند استلام الاعتماد

10000000 من ح/ المشتريات

10000000 الى ح/ الدائنين (الموردين)

قيد اثبات استلام الاعتماد المستندي

وهنا تظهر مشكلة الفروقات في سعر الصرف بين تاريخ 7/1 وتاريخ 12/20

1100 - 1000 = 100 دينار

100 × 10000 = 1000000 دينار الفرق

يتم الفرق في الصرف كتعديل لتكلفة البضاعة المشتراة

10000000 من ح/ الدائنين

1000000 من ح/ المشتريات (يتم زيادة المشتريات بخسائر التحويل)

11000000 الى ح/ النقدية

ج - حالة التسديد في 12/20/ 2007 والمعالجة كتعديل للمشتريات حيث كان سعر الصرف 900 دينار عراقي.

2007/7/1

10000000 من ح/ المشتريات

10000000 الى ح/ الدائنين (الموردين)

قيد اثبات استلام الاعتماد المستندي

في 12/20 تاريخ السداد

10000000 من ح/ الدائنين (الموردون)

9000000 الى ح/ النقدية (900×10000)

1000000 الى ح/ المشتريات

اثبات تسديد الموردين نقدا وتخفيض المشتريات بفروقات التحويل

الحالة الثانية - تقوم على اعتبار ان عمليتي عقد الصفقة و عملية السداد هما عمليتان منفصلتان.

المطلوب الثاني:

معالجة الفروقات بالزيادة او النقص كخسائر او ارباح التحويل

د - حالة السداد في 12/20 وكان سعر الصرف 1100 دينار للدولار الواحد

هـ - حالة السداد 12/20 وكان سعر الصرف في هذا التاريخ هو 900 دينار عراقي للدولار الواحد

الحل: في 7/1

10000000 من ح/ المشتريات

10000000 الى ح/ الموردين

في 12/20 يسدد المبلغ

10000000 من ح/ الموردين

1000000 من ح/ خسائر تحويل عملات الاجنبية (10000×100=1000-1100)

11000000 الى ح/ النقدية (10000×1100)

قيد تسديد الدائنين نقدا

هـ- حالة السداد في 2007/12/20 ومعالجة الفروقات كارباح تحويل العملات مع سعر صرف الدولار.

10000000 من ح/ المشتريات في 7/1

10000000 الى ح/ الموردين

قيد اثبات الاعتماد المستندي

في 2007/12/20

10000000 من ح/ الموردين

9000000 الى ح/ النقدية

1000000 الى ح/ ارباح تحويل عملات اجنبية (10000× 100=900-1000)

قيد تسديد الموردين

وكل هذه الازاء المذكورة تتسجم مع مبادئ المحاسبة المالية مع المعيار الدولي رقم 21.

أولا : طريقة الصفقة الواحدة :

تعتبر العملية بالكامل كأنها صفقة واحدة أي لا يتم الفصل بين واقعة الشراء وواقعة السداد

(مثال) - قامت شركة سانا بشراء معدات في 31 / 10 / 97 بمبلغ 10000 دولار وتم

السداد في 31 / 3 / 98 وكانت أسعار الصرف كما يلي :

1 دولار أمريكي = 3.4 دينار عراقي 97/10/31

1 دولار أمريكي = 3.45 دينار عراقي 97/12/31

1 دولار أمريكي = 3.36 دينار عراقي 98/12/31

ومعدل الفائدة 9 %

المطلوب إثبات العمليات السابقة باستخدام طريقة الصفقة الواحدة .

97/10/31

(1) إثباتات الشراء

قيمة المعدات

$$3.4 \times 10000$$

34000

من ح/ المعدات
إلى ح/ الدائنين

34000

34000

97/12/31 في هذا التاريخ يجب ان يقفل

تاريخ الإقفال ← يتم عمل تسويات ناتجة عن تغيرات
أسعار الصرف وتسوية الفوائد .

قيد تسوية
الفوائد

قيد تسوية
بفرق العملة

قيد تسوية الفوائد من 97/10/31 حتى 97/12/31
الفوائد = المبلغ × المعدل × المدة
 $(12 \div 2) \times \% 9 \times 10000 =$
= 150 دولار

$$= 3.45 \times 150 = 517.5 \approx 518 \text{ دينار}$$

سعر الصرف في 97/12/31 (3)	
من ح/ الفوائد	518
الى ح/ الفوائد المستحقة	518

يزداد سعر الصرف من 3.4 إلى 3.45
إذن قيمة المعدات = $3.45 \times 10000 =$
34500 =
إذا المعدات يتم زيادتها بمبلغ 500
(500 + 34000)
والدائنين يتم زيادتها بمبلغ 500
(500 + 34000) (2)

من ح/ المعدات	500	500
إلى ح/ الدائنين	500	

98/3/31

سداد الفوائد

حساب الفوائد عن المدة الجديدة من 98/1/1 حتى
98/3/31 ثم سداد الفوائد

الجديدة

$$225 \text{ دولار} = (12 \div 3) \times \% 9 \times 10000$$
$$756 \text{ دينار} = 3.36 \times 225$$

سداد الفوائد الجديدة (5)

سداد الدائنين وإثبات فرق العملة

قيمة الدائنين

$$33600 = 3.36 \times 10000$$

إذا سوف يتم سداد الدائنين بمبلغ
أقل (900 = 33600 - 34500)

هذا الفرق يعتبر أرباح ناتجة عن تغير
أسعار الصرف نفتح لها ح/ أ . خ التغيرات

من ح/ الفوائد	756	(4)	في أسعار الصرف .	34500
إلى ح/ النقدية	756	من ح/ الدائنين		
		إلى مذكورين		
		ح/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف	900	
		ح/ النقدية	33600	

سداد الفوائد المستحقة واثبات فرق العملة (6)
لا بد من حساب فرق العملة نتيجة اختلاف سعر
الصرف في 97/12/31 عنه في 98/3/31
فوائد مستحقة في 97/12/31 ← 150 دولار
فوائد مستحقة بالدينار = $3.36 \times 150 = 504$ دينار
فرق العملة = $518 - 504 = 14$
فائدة مستحقة في 97/12/31 فائدة مستحقة في 98/3/31
فرق العملة

من ح/ الفوائد المستحقة		518
إلى مذكورين		
ح/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف	14	
ح/ النقدية	504	

			98 / 12 / 31
			←
			يتم إقفال ح/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف (7)
			في ح/ أ . خ
		900 دائن	←
		14 دائن	←
		من ح/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف	
		إلى ح/ أ . خ	
	914	914	914

ثانياً: طريقة الصفتين :

يتم الفصل بين واقعة الشراء وواقعة السداد واعتبار كل واقعة بمثابة صفقة .

مثال قامت شركة سانا بشراء معدات في 31 / 10 / 97 بمبلغ 10000 دولار وتم

السداد في 31 / 3 / 98 وكانت أسعار الصرف كما يلي :

97/10/31 1 دولار أمريكي = 3.4 دينار عراقي

97/12/31 1 دولار أمريكي = 3.45 دينار عراقي

98/12/31 1 دولار أمريكي = 3.36 دينار عراقي

ومعدل الفائدة 9 %

المطلوب إثبات العمليات السابقة باستخدام طريقة الصفتين.

97 / 10 / 31



(1)	إثبات الشراء		
قيمة المعدات	من ح/ المعدات		34000
3.4×10000	إلى ح/ الدائنين	34000	
34000			<u>97 /12 /31</u>
	تاريخ الإقفال		

يتم إثبات فرق العملة في ح/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف وليس في ح/ المعدات كما هو الحال في الطريقة الأولى .

$$\begin{aligned}
 & \text{قيمة المعدات في 97 /12 /31} = 3.45 \times 10000 = 34500 \\
 & \text{قيمة المعدات في 97/10/31} = 34000 \\
 & \text{فرق العملة} = 500
 \end{aligned}$$

1. إثبات فرق العملة: (2)

من ح/ أ . ح التغيرات في أسعار الصرف (خسائر تحويل عملات اجنبية)		500
إلى ح/ الدائنين	500	

2. اقفال ح/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف:

من ح/ أ . خ		500
إلى ح/ أ . ح التغيرات في أسعار الصرف	500	

3. قيد تسوية الفوائد: (4)

قيد تسوية الفوائد من 97/10/31 حتى 97/12/31

$$\text{الفوائد} = \text{المبلغ} \times \text{المعدل} \times \text{المدة}$$

$$= 10000 \times 9\% \times (2 \div 12) =$$

$$= 150 \text{ دولار}$$

$$= 3.45 \times 150 = 517.5 \approx 518 \text{ دينار}$$

من ح/ الفوائد		518
إلى ح/ الفوائد المستحقة	518	

98 / 3 /31

سداد الدائنين واثبات فرق العملة

قيمة الدائنين

$$33600 = 3.36 \times 10000$$

إذن سوف يتم سداد الدائنين بمبلغ

$$\text{أقل (} 900 = 33600 - 34500 \text{)}$$

سداد الفوائد

حساب الفوائد عن المدة الجديدة من 98/1/1 حتى

98/3/31 ثم سداد الفوائد

الجديدة المستحقة من السنة الماضية

$$10000 \times 9\% \times (3 \div 12) = 225 \text{ دولار}$$

$$756 = 3.36 \times 225 \text{ دينار}$$

سداد الفوائد الجديدة (6)

هذا الفرق يعتبر أرباح ناتجة عن تغير

أسعار الصرف نفتح لها د/أ . خ التغيرات

في أسعار الصرف . (5)

من د/ الفوائد	756
إلى د/ النقدية	756

من د/ الدائنين	3450
إلى مذكورين	
د/أ . خ التغيرات في أسعار الصرف	900
د/ النقدية	33600

سداد الفوائد المستحقة واثبات فرق العملة (7)

لابد من حساب فرق العملة نتيجة اختلاف سعر

الصرف في 97/12/31 عنه في 98/3/31

فوائد مستحقة في 97/12/31 150 دولار

فوائد مستحقة بالدينار = $3.36 \times 150 = 504$ دينار

$$\text{فرق العملة} = 518 - 504 = 14$$

فائدة مستحقة فائدة مستحقة فرق العملة

في 97/12/31 في 98/3/31

من د/ الفوائد المستحقة	518
إلى مذكورين	
د/أ . خ التغيرات في أسعار الصرف	14
د/ النقدية	504

98 / 12 / 31

يتم إقفال د/أ . خ التغيرات في أسعار الصرف (8)

في د/أ . خ

900 دائن

914 من د/ أ . خ التغيرات في أسعار الصرف
914 إلى د/ أ . خ

* طرق المحاسبة على الاندماج:

الاندماج:

هو توحيد مصالح واعمال السيطرة لشركتين او اكثر وهناك عدة مصطلحات:

الاندماج الودي: عندما تتفق مجلس ادارة شركتين على تكوين شركة جديدة.

الاندماج غير الودي: عندما يتم السيطرة على السوق.

اكتساب الموجودات: يحصل هذا النوع عندما تقوم الشركة باكتساب موجودات شركة اخرى وتبقى الشركة التي قامت بالاكتساب او شركة جديدة اما الشركة التي قامت عليها الاكتساب فتضمحل. ولذلك يوجد حالتين:

الاندماج القانوني: $A+B = A$ الشركة

التوحيد القانوني: $A+B=C$ الشركة

انواع الاندماج

الاندماج الافقي *Horizontal Combinations*

اندماج شركة مع شركة اخرى او اكثر تزاوّل نفس نوعية النشاط الانتاجي او تتعامل

في سلع او خدمات متشابهة .وهو لذلك اندماج بين شركات غالبا ما تكون متنافسة، ويكون

الاندماج بسبب الرغبة في تخفيض حدة المنافسة والرغبة في تحقيق قدر من الاحتكار. (مثل شركة سيارات مع شركة سيارات اخرى)

الاندماج الرأسي (العمودي) *Vertical Combinations*

اندماج شركة مع شركة اخرى او اكثر في سبيل تحقيق علاقة المورد - المستهلك او

بين شركات تعتمد في انتاجها علي بعضها البعض. (مثل اندماج شركة سيارات مع شركة تنتج قطع غيار السيارات (مواد احتياطية)

اندماج الشركات متعددة النشاط :

اندماج شركات تزاوّل كل منها نشاطا مختلفا، او اندماج شركات في اتحاد ويكون بينها

تشابه محدود في الانتاج والاسواق، ومن ثم فهي لا تنافس بعضها البعض.

دوافع اندماج الشركات:

1-تحقيق مزايا ووفورات اقتصاديات الانتاج الكبير . ذلك ان الاندماج الافقي او الرأسي يسفر غالبا عن خفض تكاليف

الانتاج او التكاليف الادارية او نفقات الابحاث والتطوير وغيرها.

- 2- النمو وتحسين الكفاءة الادارية او المالية للشركة المندمجة، ذلك ان الاندماج قد يتيح للشركة الدامجة ان تغير او تدعم ادارة الشركة المندمجة بما يرفع كفاءتها ويحسن مؤشراتها المالية والتشغيلية خصوصا تحسين معدل نمو الارباح.
- 3- توفير خط متكامل من كل العمليات التشغيلية اللازمة لانتاج منتج معين بالاضافة الي تحسين قدرة المنشأة - بعد الاندماج - علي الحصول علي سوق اكبر لتصريف انتاجها. (كافة مراحل الانتاج مثل الغزل والنسيج)
- 4- التغلب علي مشاكل المنشآت التي يتأثر نشاطها وارباحها بالتغيرات الموسمية. (مثل شركة مبردات وشركة مدفآت)
- 5- تحقيق درجة اكبر من السيطرة علي السوق بتخفيض المنافسة.

طرق الاندماج:

- 1- طريقة الشراء
- 2- طريقة توحيد المصالح: في هذه الطريقة تفسر عملية الاندماج بين شركتين او اكثر بان حملة الاسهم لهذين الشركتين يجمعون مصالحهم عن طريق مبادلة الاسهم وبالتالي ينظر الي تلك الشركة على انها شركة قامت بالاندماج وينظر الي الاثنين نفس النظرة.
- حالات الشراء:

حالات اعداد قائمة المركز المالي المجمع في تاريخ الشراء (الافتناء)

اولا : تكلفة الشراء = القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة

الحالة (1) : نسبة الملكية (كاملة) في الشركة التابعة 100 %

الحالة (2) : نسبة الملكية في الشركة التابعة اقل من 100 %

ثانيا: تكلفة الشراء اكبر من القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة

الحالة (3) : نسبة الملكية (كاملة) في الشركة التابعة 100 %

الحالة (4) : نسبة الملكية في الشركة التابعة اقل من 100 %

ثالثا: تكلفة الشراء اقل من القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة

الحالة (5) : نسبة الملكية (كاملة) في الشركة التابعة 100 %

الحالة (6) : نسبة الملكية في الشركة التابعة اقل من 100 %

1- طريقة الشراء 100% الشراء بالقيم الدفترية لصافي موجودات الشركة.

مثال/ فيما يلي قوائم المركز المالي المستقلة للشركة القابضة (ق) والشركة التابعة (ت) في 1/ 1/ 2020 (بالدينار). وسيتم شراء اسهم الشركة (ت) طبقا للحالات السابقة وستعد قائمة المركز المالي المجمع عقب تاريخ الشراء (الافتناء) مباشرة لكل حالة على حدى.

ميزانية الشركة التابعة (ت)	ميزانية الشركة القابضة (ق)	
200000	900000	نقدية
300000	700000	مخزون
1000000	4000000	موجودات ثابتة
(300000)	(1600000)	(- مجمع الاندثار)

<u>1200000</u>	<u>4000000</u>	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		رأس مال الاسهم العادية
200000	1400000	قيمة اسمية 10 ، 5 دينار
100000	800000	رأس مال اضافي
200000	900000	ارباح محتجزة
<u>1200000</u>	<u>4000000</u>	

اولا: سداد الثمن نقدا

الحل:

اذا قامت الشركة القابضة(ق) بشراء كافة اسهم التابعة(ت) وسددت نقدا (تكلفة شراء) مقابل ذلك القيمة الدفترية لصافي موجودات (ت) 500 الف دينار(وهو مبلغ يعادل حقوق مساهمين الشركة ت) فتثبت الشركة (ق) في دفاترها: 500000 من ح/ الاستثمار في (ت) 500000ال ح/ النقدية لانتثبت الشركة (ت) اي قيود في دفاترها.

وبعد الشراء مباشرة تكون ميزانية الشركتين (ميزانية ت كما هي لانها لم تجر اي قيود):
ميزانية الشركة القابضة(ق) ميزانية الشركة التابعة(ت)

<u>200000</u>	<u>400000</u>	نقدية
300000	700000	مخزون
	500000	استثمار في التابعة(ت)
1000000	4000000	موجودات ثابتة
(300000)	(1600000)	(- مجمع اندثار)
<u>1200000</u>	<u>4000000</u>	
=====	=====	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات

		راس مال الاسهم العادية
200000	1400000	قيمة اسمية 5،10
100000	800000	راس مال اضافي (علاوة الاصدار)
200000	900000	ارباح محتجزة
<hr/>	<hr/>	
1200000	4000000	
=====	=====	

وتقوم الشركة القابضة كذلك باعداد قائمة المركز المالي المجمعة للشركتين (ق ، ت كوحدة محاسبية واحدة) في تاريخ الاقتناء . وفي سبيل ذلك تستخدم الميزانيتين السابقتين بعد الاقتناء كمدخلات لورقة العمل التالية التي تتضمن ايضا قيد الاستبعاد(أ) التالي لالغاء اثر ازدواج الحساب بمقابلة رصيد د/الاستثمار بحقوق ملكية التابعة - او صافي موجوداتها - المملوكة للقابضة):

قيد الاستبعاد:

- 200000د/ راس مال الاسهم (ت)
- 100000د/ راس المال الاضافي(ت)
- 200000د/ ارباح محتجزة (ت)
- 500000د/ الاستثمار في (ت)

ورقة العمل لاعداد الميزانية المجمعة للشركة القابضة مع الشركة التابعة في 2020/1/1 (تاريخ الاقتناء)
(ملكية 100%- شراء بالقيمة الدفترية نقدا)(حالة رقم(1)

بنود الميزانية	شركة ق	شركة ت	قيود	الاستبعاد	قيم الميزانية
			مدين	دائن	المجمعة

600000			200000	400000	نقدية
1000000			300000	700000	مخزون
صفر	500000			500000	استثمار في ت
5000000			1000000	4000000	موجودات ثابتة
(1900000)			(300000)	(1600000)	(- م. اندثار)
			<u>1200000</u>	<u>4000000</u>	
<u>4700000</u>					التزامات متداولة
900000			300000	600000	قرض سندات
700000			400000	300000	راس مال الاسهم
1400000		200000	200000	1400000	راس مال اضافي
800000		100000	100000	800000	
900000		200000	200000	900000	ارباح محتجزة
4700000	500000	500000	1200000	4000000	

ثانيا: سداد ثمن الشراء باصدار اسهم:

في نفس بيانات المثال السابق اذا كان سداد قيمة صافي الموجودات لم يتم نقدا بل باصدار الشركة (ق) 25000 سهم جديد من اسهمها بقيمة اسمية 10 دينار للسهم وقيمة سوقية 20 دينار للسهم الواحد وبفرض عدم وجود تكاليف مباشرة للاستثمار، فان تكلفة الشراء (20 × 25000 = 500000 دينار) تساوي مجموع حقوق المساهمين في الشركة ت، وبناءا عليه يثبت شراء الاسهم كما يلي (لاتثبت الشركة ت اي قيود وتستمر في نشاطها):

500000 ح/ الاستثمارات في ت (20×25000 دينار)

250000 ح / راس مال الاسهم (10×25000 دينار)

250000 ح/ راس المال الاضافي (10×25000 دينار)

ملاحظة: كل زيادة في سعر السهم عن القيمة الاسمية تعتبر علاوة اصدار (راس المال الاضافي)

وتصبح ميزانية الشركتين عقب هذا القيد (بعد الاقتناء) كما يلي:

ميزانية الشركة التابعة (ت)

ميزانية الشركة القابضة (ق)

200000

900000

نقدية

300000

700000

مخزون

500000

استثمارات في التابعة (ت)

1000000

4000000

موجودات ثابتة

(300000)

(1600000)

(- مجمع الاندثار)

1200000

4500000

=====

=====

300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		راس مال الاسهم العادية
200000	1650000	قيمة اسمية 5،10 دينار
100000	1050000	راس مال اضافي(علاوة اصدار)
<u>200000</u>	<u>900000</u>	ارباح محتجزة
1200000	4500000	
=====	=====	

ولأغراض اعداد الميزانية المجمعمة تقوم الشركة (ق) باجراء نفس القيد الاستبعاد السابق:

200000 ح/ راس مال الاسهم (ت)

100000 ح/ راس المال الاضافي(ت)

200000 ح/ ارباح محتجزة (ت)

500000 ح/ الاستثمارات(ت)

وبادخال هذا القيد مع بيانات الميزانيتين الاخيرتين بعد الاقتناء الى ورقة العمل التالية يتم التوصل لقائمة المركز المالي المجمعمة:

ورقة العمل لاعداد الميزانية المجمعمة للشركة القابضة مع الشركة التابعة في 2020/1/1 (تاريخ الاقتناء)

(ملكية 100%- شراء بالقيمة الدفترية باصدار اسهم جديدة)(حالة رقم (1)

بنود الميزانية	شركة ق	شركة ت	قيود الاستبعاد	قيم الميزانية المجمعمة
			دائن	
نقدية	900000	200000		1100000
مخزون	700000	300000		1000000
استثمار في ت	500000		500000	صفر
موجودات ثابتة	4000000	1000000		5000000
(- م. اندثار)	(1600000)	(300000)		(1900000)
	<u>4500000</u>	<u>1200000</u>		<u>5200000</u>
التزامات متداولة	600000	300000		900000
قرض سندات	300000	400000		700000
راس مال الاسهم	1650000	200000	200000	1650000
راس مال اضافي	1050000	100000	100000	1050000
	900000	200000	200000	900000

					ارباح محتجزة
5200000	500000	500000	1200000	4500000	

الحالة الثانية :

شراء ملكية اقل من 100% من اسهم التابعة

في نفس المثال السابق اذا فرض ان الشركة القابضة (ق) اشترت 80% من الاسهم المتداولة للشركة التابعة والتي (تساوي 80% من حقوق مساهمي شركة ت) وذلك مقابل اصدار 25000 سهم بقيمة اسمية 10 دينار للسهم وقيمة سوقية 16 دينار في هذه الحالة تثبت الشركة (ق) بدفاتها استثمارها في ت كالاتي (لاتثبت ت اي قيد)
(500000 دينار حقوق ملكية ت × 80% = 400000 دينار)

400000 ح/د/ الاستثمار في ت (16×25000)

250000 ح/د/ راس مال الاسهم (10×25000 دينار)

150000 ح/د/ راس المال الاضافي(علاوة اصدار)(6×25000 دينار)

ويلاحظ في هذا الشأن انه على الرغم من ان الشركة القابضة قد اشترت 80% من اسهم رأس مال الشركة التابعة، الا ان ملكيتها لهذه النسبة من الاسهم تعني ان الشركة القابضة لها 80% من كامل حقوق ملكية الشركة التابعة .

وتكون قائمة المركز المالي للشركتين عقب هذا القيد(بعد الاقتناء) كما يلي:

ميزانية الشركة التابعة(ت)

ميزانية الشركة القابضة (ق)

200000	900000	نقدية
300000	700000	مخزون
	40000	استثمارات في التابعة (ت)
1000000	4000000	موجودات ثابتة
(300000)	(1600000)	(- مجمع الاندثار)
1200000	4400000	
=====	=====	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		راس مال الاسهم العادية

200000	1650000	قيمة اسمية 5,10 دينار
100000	950000	راس مال اضافي (علاوة اصدار)
<u>200000</u>	<u>900000</u>	ارباح محتجزة
1200000	4400000	
=====	=====	

ويلاحظ في هذه الحالة ان 20 % من حقوق مساهمي (او صافي موجودات) الشركة التابعة ت(20%×500000=100000دينار) غير مملوكة للشركة القابضة (ق) بل مملوكة لمساهمين اخرين في الشركة التابعة . ولذلك يجب ان يراعي في قيد الاستبعاد (أ) ايضا ضرورة اعادة تصنيف حقوق الملكية بالشركة التابعة لظهور تلك الحقوق لاقلية المساهمين كبنء جديد في الميزانية المجمعة . ويستخدم لذلك حساب جديد باسم "حقوق الاقلية في الشركة التابعة **Minority Interest in Subsidiary** " يظهر برصيد دائن (باعتباره حق ملكية) في قيد الاستبعاد. وبناء عليه يكون قيد الاستبعاد (أ) في ورقة العمل التالية كالآتي:
قيد الاستبعاد :

200000 ح/ راس مال الاسهم (ت) - كاملا 100%
100000 ح/ راس المال الاضافي (ت) - كاملا 100%
200000 ح/ ارباح محتجزة (ت) - كاملا 100%
400000 ح/ الاستثمار في (ت)
100000 (ح/ حقوق الاقلية في الشركة (ت 20%×500000)

وبادخال هذا القيد مع بيانات الميزانيتين الاخيرتين بعد الاقتناء الى ورقة العمل التالية يتم التوصل لقائمة المركز المالي (الميزانية)

المجمعة في العمود الاخير للورقة كالتالي:

ورقة العمل لاعداد الميزانية المجمعة للشركة القابضة مع الشركة التابعة في 2020/1/1 (تاريخ الاقتناء) ملكية 80%- شراء بالقيمة الدفترية باصدار اسهم جديدة) (حالة رقم (2)

بنود الميزانية	شركة ق	شركة ت	قيود مدين	الاستبعاد دائن	قيم الميزانية المجمعة
نقدية	900000	200000			1100000
مخزون	700000	300000			1000000
استثمار في ت	400000			400000	صفر
موجودات ثابتة	4000000	1000000			5000000
(- م. اندثار)	<u>(1600000)</u>	<u>(300000)</u>			<u>(1900000)</u>
	<u>4400000</u>	<u>1200000</u>			<u>5200000</u>

900000			300000	600000	التزامات متداولة
700000			400000	300000	قرض سندات
1650000		200000	200000	1650000	راس مال الاسهم
950000		100000	100000	950000	راس مال اضافي
900000		200000	200000	900000	ارباح محتجزة
100000	100000				حقوق الاقلية 20%
5200000	500000	500000	1200000	4400000	

ويلاحظ على قيد الاستبعاد السابق انه حقق غرضين (وظيفتين) في ورقة العمل:

- 1- استبعد كل حقوق مساهمي ت من الميزانية المجمعة مقابل اقبال رصيد ح / الاستثمار في ت (بواقع 80% من حقوق مساهمي ت) المفتوح في دفاتر الشركة (ق).
- 2- اعاد تصنيف حقوق مساهمي ت ليظهر في ميزانية الوحدة المجمعة ان 20 % منها غير مملوكة للشركة (ق) بل تخص مساهمين خارجيين اخرين في الشركة التابعة . وكما يظهر في نهاية ورقة العمل السابقة فقد اضيف بند جديد لحقوق اقلية المساهمين يظهر رصيده في الميزانية المجمعة فقط.

الحالة الثالثة:

طريقة الشراء ملكية 100% من اسهم التابعة - زيادة تكلفة الشراء على القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة، قد تتحمل الشركة القابضة تكاليف (شراء) كلية للاستثمار اعلى من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة، ويرجع ذلك لواحد او اكثر من الاسباب التالية:

- 1- تحمل الشركة التابعة تكاليف اصدار الاسهم الجديدة ونفقات استشارات مالية وقانونية وسمرة وغيرها تتعلق بالاستثمار.
- 2- اختلاف القيمة الجارية(العادلة) لصافي موجودات الشركة التابعة عن قيمتها الدفترية.
- 3- عدم اظهار بعض الموجودات غير الملموسة في ميزانية الشركة التابعة.

وفي مثل هذه الحالات تستوجب معايير المحاسبة الدولية طبقا لطريقة الشراء تحميل ح/ الاستثمار في الشركة التابعة بنفقات الاندماج واظهار صافي قيم موجودات الشركة التابعة بقيمتها الجارية(العادلة) (تعالج فروق قيم صافي الموجودات الدفترية عن الجارية او العادلة ضمن قيد الاستبعاد) مع مراعاة معالجة باقي فروق ثمن الشراء التي لم تستوعبها تلك القيم الجارية كشهرة تظهر في القوائم المجمعة باسم شهرة من التجميع او من السيطرة.

ولايضاح اجراءات هذه الحالة بالتطبيق على بيانات المثال السابق نفترض ما يلي:

- 1- قامت الشركة القابضة باصدار 40000 سهم جديد بقيمة اسمية 10 دينار للسهم وقيمة سوقية 15 دينار للسهم وذلك مقابل شراء كل اسهم الشركة ت المتداولة.
- 2- سددت الشركة القابضة مبلغا اضافيا قدره 100000 دينار نقدا لمساهمي الشركة ت مقابل شراء كافة اسهمهم.
- 3- تحملت الشركة القابضة ق نفقات نقدية مباشرة للاستثمار قدرها 30000 دينار وهي:

10000 دينار نفقات دراسات جدوى

20000 دينار نفقات استشارات قانونية ومالية.

وبناء عليه تكون التكلفة الكلية (ثمن الشراء) للاستثمار في ت كما يلي:

قيمة الاسهم الجديدة المصدرة 40000 سهم × 15 دينار = 600000 دينار

(+) مبلغ نقدي اضافي لمساهمي ت 10000 دينار

(+) نفقات اخرى مباشرة للاستثمار 30000 دينار

—

التكلفة الكلية للاستثمار 730000 دينار

* (اعلى بمبلغ 230000 دينار من القيمة الدفترية

لصافي موجودات ت البالغة 500000 دينار)

وتثبت الشركة القابضة ق بدفاتها تكلفة استثمارها في ت لالاتي:

730000 / ح/ الاستثمار في ت

130000 / ح/ النقدية (30000 + 100000)

400000 / ح/ راس مال الاسهم (10 د × 40000 سهم)

200000 / ح/ راس المال الاضافي (5 د × 40000 سهم)

وتصبح ميزانية الشركتين عقب هذا القيد (بعد الاقتناء) ما يلي:

ميزانية الشركة التابعة (ت)

ميزانية الشركة القابضة (ق)

200000	770000	نقدية
300000	700000	مخزون
	730000	استثمارات في التابعة (ت)
1000000	4000000	موجودات ثابتة
(300000)	(1600000)	(- مجمع الاندثار)
1200000	4600000	
=====	=====	
300000	600000	التزامات متداولة
400000	300000	قرض سندات
		راس مال الاسهم العادية
200000	1800000	قيمة اسمية 10، 5 دينار
100000	1000000	راس مال اضافي (علاوة اصدار)
<u>200000</u>	<u>900000</u>	ارباح محتجزة
1200000	4600000	
=====	=====	

ملاحظة: تغير قيم النقدية اعلاه من 900000 الى 770000 لاننا دفعنا مبلغ 130000 دينار نفقات اضافية ومباشرة نقدا. وفيما يلي القيم الجارية (العادلة) والفروق بينهما في تاريخ الشراء لبنود المركز المالي للشركة التابعة ت (باقي البنود لاختلاف قيمها

الفرق	القيمة الجارية	قيمة دفترية	
20000 (مدين)	320000	300000	مخزون
100000 (مدين)	1100000	1000000	موجودات ثابتة
50000 (مدين)	350000	400000	قرض سندات

الفرق المغطى ضمن قيد الاستبعاد 170000 دينار

حيث ان اجمالي الفرق بين ثمن الشراء (7300000 دينار) والقيمة الدفترية لاصافي موجودات ت (500000 دينار) يبلغ 230000 دينار استوعب منه 170000 دينار كفرق بين القيم الجارية والقيم الدفترية لعناصر ميزانية الشركة ت ، لذلك يعالج الفرق الغير المستوعب (230000 - 170000 = 60000 دينار كشهرة محل من التجميع في قائمة المركز المالي المجمعة لذلك يمكن اعادة عرض البيان الحسابي الاخير بصورة منظمة كقائمة كما يأتي:
قائمة تسوية فرق زيادة تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة عن القيمة الدفترية لاصافي موجوداتها

600000 دينار	قيمة الاسهم الجديدة المصدرة 40000 × سهم 15 دينار
100000	(+) مبلغ نقدي اضافي لمساهمي شركة ت
30000	(+) نفقات اخرى مباشرة للاستثمار

730000 التكلفة الكلية (ثمن الشراء) للاستثمار في ت

ينزل: القيمة الدفترية لاصافي موجودات الشركة ت (تعادل حقوق ملكيتها):-

رأس مال الاسهم 200000

رأس مال اضافي 100000

ارباح محتجزة 200000

(500000)

230000 (مدين)

زيادة ثمن الشراء عن القيمة الدفترية لاصافي موجودات ت

توزيع الزيادة لاستيعاب فروق القيم الجارية (العادلة):

زيادة قيمة المخزون 20000

زيادة قيمة موجودات ثابتة 100000

نقص القيمة الحالية للسندات 50000

(170000) (مدين)

60000 (مدين)

=====

الفرق غير المستوعب ويعالج كشهرة محل (مدين)

من التجميع او السيطرة بالميزانية المجمعة

قيود الاستبعاد:

من مذكورين

200000 د/ راس المال

100000 د/ راس المال الاضافي

200000 د/ الارباح المحتجزة

20000 د/ المخزون

100000 د/ الموجودات الثابتة

50000 د/ خصم السندات

60000 د/ شهرة المحل

730000 الى د/ الاستثمارات

ورقة العمل ملكية 100% شراء باعلى من القيمة الدفترية (تاريخ الاقتناء) الحالة رقم (3)

بنود الميزانية	شركة ق	شركة ت	قيود مدين	الاستبعاد دائن	قيم الميزانية المجمعة (الموحدة)
نقدية	770000	200000			970000
مخزون	700000	300000	20000		1020000
استثمار في ت	730000				صفر
موجودات ثابتة	4000000	1000000	100000	730000	5100000
(- م. اندثار)	(1600000)	(300000)			(1900000)
خصم على السندات			50000		50000
شهرة محل			60000		60000
	<u>4600000</u>	<u>1200000</u>			<u>5300000</u>
التزامات متداولة	600000	300000			900000
قرض سندات	300000	400000			700000
راس مال الاسهم	1800000	200000	200000		1800000
راس مال اضافي	1000000	100000	100000		1800000
ارباح محتجزة	900000	100000	200000		1000000

900000			200000		
5300000	730000	730000	1200000	4600000	

ويراعى في عرض بنود الميزانية المجمعة (العمود الاخير لورقة العمل السابقة) استنزال

الرصيد المدين للخصم علي قرض السندات من الرصيد الدائن المجمع لقرض السندات.

قائمة المركز المالي المجمعة في تاريخ الشراء ملكية 100% تكلفة

الشراء اكبر من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة

النقدية 970000 900000 التزامات متداولة

مخزون 1020000 700000 قرض سندات

(50000) خصم على القرض

650000

حقوق الملكية:

1800000 راس مال الاسهم

1000000 راس المال الاضافي

900000 ارباح محتجزة

5250000

5100000 موجودات ثابتة

(1900000) مخصص اندثار

3200000

60000 شهرة المحل

5250000

الحالة رقم (4)

طريقة الشراء . ملكية 100 % من اسهم التابعة - نقص تكلفة الشراء عن القيمة الدفترية لصافي موجودات التابعة

في حالة زيادة القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة عن تكلفة (ثمن) الشراء الذي

تحملته الشركة القابضة - يعالج الفرق في قائمة المركز المالي المجمعة طبقا لطريقة مما يلي:

طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها يعكس هذا الفرق وجود شهره سالبة وفي نهاية السنة المالية يتم اطفاء جزء من

حساب الايراد المؤجل ان وجد نتيجة للشهرة السالبة وحسب النسبة السنوية اي عدد سنوات الاطفاء ووفقا لمعيار

(IFRS3) باعتبارها اصل من الاصول غير الملموسة في تاريخ الاندماج. والشهرة السالبة يتم الاعتراف بها كمكسب في

قائمة الدخل على ان لا تظهر في قائمة المركز المالي كشهرة.

*** من ح/ ايراد مؤجل

*** الى ح/ ايراد اطفاء ايراد مؤجل

وحساب ايراد اطفاء الايراد المؤجل يقل في حساب الارباح والخسائر كإيراد:

*** من ح/ ايراد اطفاء ايراد مؤجل

*** الى ح/ الارباح والخسائر

مثال – إثبات مكسب الشراء التفاوضي

* بتاريخ 2018/1/1 استحوذت الشركة (أ) على 100% من أسهم الشركة (ب) بمقابل نقدي 25 مليون دينار.
* تم قياس القيمة العادلة لأصول الشركة (ب) القابلة للتحديد والتزاماتها المحتملة على النحو التالي:

بيان	بالمليون دينار
معدات	20
مخزون	10
نم مدينة	7
براءات اختراع	8
مجموع أصول مملوكة بالقيمة العادلة	<u>45</u>
- دائنون بالقيمة العادلة	16
- التزام محتمل	2
= صافي الأصول المملوكة بالقيمة العادلة	27

$$26800000 = 200000 - 27000$$

$$18000000 = 25000000 - 26800000$$

– يؤدي حساب الشهرة إلى ظهور شهرة سالبة ب 2 مليون دينار = 27 مليون دينار (صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ) – 25 مليون دينار (تكلفة عمليات اندماج الأعمال).
– أعادت الشركة (أ) تقييم القيمة العادلة لكل من الأصول القابلة للتحديد، والالتزامات، والالتزامات المحتملة، وتوصلت إلى أن القيمة العادلة للمعدات تبلغ 19.8 مليون دينار وليس 20 مليون دينار.
– يؤدي الحساب إلى ظهور الشهرة السالبة ب 1.8 مليون دينار، تعترف بهم الشركة على الفور كإيراد في قائمة الدخل الموحدة.

مثال:

في 1/1/2010 اشترت شركة (احمد) جميع أسهم شركة (حسين) بمبلغ 500,000 دينار دفعت نقداً، كما دفعت 12,000 دينار نقداً عمولة شراء ومبلغ 24,000 دينار أتعاب المحامين، وقد نتج عن ذلك تصفية شركة حسين بالكامل، وفي ذلك التاريخ كانت ميزانية شركة حسين كما يلي:

البيان	قيم دفترية	قيم عادلة	الفروق
نقدية	30000	30000	
زبائن	135000	135000	
بضاعة	180000	200000	20000
آلات بالصافي	120000	186000	66000
سيارات بالصافي	75000	115000	30000
إجمالي الأصول	540000	666000	
دائنون	90000	90000	

400000	رأس المال
50000	أرباح محتجزة)
540,000	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

المطلوب:

1 - إجراء القيود المحاسبية بدفاتر شركة احمد في تاريخ الشراء.

2-احتساب قيمة الشهرة السالبة

$$536000=24000 + 12000 + 500000$$

536,000 من ح/ الاستثمار في شركة حسين.

536,000 إلى ح/ النقدية

إثبات سداد تكلفة شراء شركة حسين

من مذكورين

30000 ح / نقدية

135000 ح/ زبائن

200000 ح/ بضاعة

186000 ح / آلات بالصافي

115000 ح سيارات بالصافي

الى مذكورين

90000 ح/ الدائنين

40000 ح / أرباح غير عادية (شهرة سالبة)

536000 ح/ الاستثمار في شركة حسين

إثبات انتقال الأصول والالتزامات بالقيم العادلة وإفقال حساب الاستثمار واثبات الأرباح غير عادية

666000 - 90000 (دائنون) = 576000 صافي موجودات الشركة التابعة

$$576000 - 536000 = (40000) \text{ الشهرة السالبة}$$

المعالجة المحاسبية للشهرة السالبة نهاية السنة المالية للتملك: وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) تعالج الشهرة السالبة الناتجة عن التملك في نهاية السنة المالية للشراء باعتبارها ربحاً يظهر في قائمة الدخل.

وبناء على ذلك تجري شركة احمد القيد الآتي لإفقال الشهرة السالبة:

تاريخ 31/12/ 2010

40000 من ح / أرباح غير عادية (شهرة سالبة)

40000 إلى ح / الأرباح والخسائر

إفقال الربح غير العادي في قائمة الدخل

أن الشهرة السالبة تثبت في تاريخ الشراء باعتبارها إيراد غير عادي

وفي نهاية السنة المالية للشراء يتم إفقالها في قائمة الدخل، في حين تثبت الشهرة الموجبة في تاريخ الشراء باعتبارها أصلاً معنوياً، وتتطلب المعايير الدولية اختبارها نهاية كل سنة مالية .

الشركات متعددة الجنسيات

تحظى الشركات متعددة الجنسية بقدر كبير من الاهتمام في الأوساط الاقتصادية حيث يثور الجدل بين الاقتصاديين فيما يتعلق بدورها في اقتصاديات الدول المضيفة - ويعد ظهور هذه الشركات وانتشارها في مختلف مجالات الحياة أحدث مرحلة في تطور الرأسمالية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أنها ظاهرة لما يمكن أن يطلق عليه عملية تدويل (أي جعلها دولية) الإنتاج ورأس المال في إطار التطور الديناميكي للرأسمالية.

إن دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي دور هام ومؤثر .. وأن كان هذا الدور أكثر أهمية وأشد تأثيراً بالنسبة للدول النامية .

التعريف :-

هناك اختلافاً حول تعريف الشركات متعددة الجنسية وكل من بحث في هذه الظاهرة الاقتصادية يعرفها من وجهة نظره ويشار إلى أن تعبير الشركة متعددة الجنسيات كان أول من صاغه ديفيد ليلتال في بحث قدمه إلى معهد كارينجي للتكنولوجيا عام 1960 ونشر بعنوان الشركة المساهمة متعددة الجنسيات واستخدم الاسم بعد ذلك وأن كان حتى الآن هناك من يطلق على هذا النوع من الشركات مسميات أخرى وكل من بحث في هذا النمط من الشركات له تعريفه الخاص . فالفكر الاقتصادي حتى يومنا هذا لم يتفق على تعريف موحد وإن كان البعض يرى أن أقرب التعاريف إلى الواقع ذلك الذي وضعت لجنة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والذي يعرف الشركة متعددة الجنسية بأنها (تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة وتحقق نسبة من إنتاجها الكبير والمتنوع سواء السلعي أو الخدمي خارج دول الموطن .. وتتميز باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية)...

نشأة الشركات متعددة الجنسية:-

لقد ظهرت الشركات متعددة الجنسيات بشكلها الحالي على يد الشركات الأمريكية الكبرى التي دأبت منذ نهاية الحرب العالمية ، وبشكل خاص منذ الخمسينات على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة ، وسرعان ما حذت الشركات الأوروبية حذوها بعد أن استردت أوروبا عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية وأعدت بناء قوتها وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها ، بل أن بعض هذه الشركات قام بإنشاء شركات صناعية تابعة لها في الولايات المتحدة.

يرجع تاريخ العديد من الشركات متعددة الجنسيات بوضعها الحالي إلى القرن 19 منذ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا إقامة وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية ففي عام 1865 أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيماوية مصنعاً لها في نيويورك إلى أن شركة سنجر الأمريكية كانت أول شركة تستحق وصف (المتعددة الجنسية) بالمعنى الدقيق حيث أنشأت في عام 1867 مصنعاً لها في جلاسكو لإنتاج ماكينات الخياطة وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا وسرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذوها .

الأهداف الاستراتيجية للشركات متعددة الجنسية :-

تعتمد استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات على جملة أمور وقرارات استراتيجية تتبناها هذه الشركات وتلتزم بها لفترة طويلة وتتمثل أغلبها في دعم وجودها في بعض الأسواق وتقديم خدمات جديدة ، والعمل على توسيع نطاق السوق وحصصها منه ، والدخول في أسواق خارجية واقتناء شركات جديدة ، وإعادة تمركز النشاطات واعتماد تنظيم جديد ، والانتشار على نطاق واسع ... فضلاً عن الرغبة الجامحة في تحقيق الأرباح التي تكاد تكون الهدف الرئيسي لها وهي الأهداف المالية التي تختلف تبعاً للبلدان المضيفة وأحياناً داخل البلد نفسه وتتمثل في /

- 1- زيادة التدفقات النقدية .
- 2- رفع معدل العائد على حقوق الملكية .
- 3- زيادة معدل العائد على الأموال المستثمرة .
- 4- تعظيم قيمة الشركة (الأصول)

دور الشركات متعددة الجنسية على النظام الاقتصادي العالمي :

1- عالمية النشاط فهذه الشركات عمقت مفهوم العالمية الاقتصادية من خلال أطر منظمة يتم العمل بها على مستوى العالم (عولمة الاقتصاد) أي خلقت كيان اقتصادي موحد إلى حد كبير من حيث حجم معاملاتها ووسائل الاتصال الخاصة به .. ومن خلال هذه الشركات تغير المفهوم التقليدي لعناصر العملية الإنتاجية من وضع يتسم بالمحدودية في إطار جغرافي ضيق إلى

- 2- التأثير على النظام النقدي الدولي / تملك الشركات متعددة الجنسية القدرة على التأثير على السياسة النقدية في العالم ويعود ذلك إلى ضخامة ما تمتلكه من الأصول الشاملة والاحتياطيات الدولية .
- 3- التأثير على التجارة الدولية / هذه الشركات تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية من خلال فروعها المنتشرة وبما يمتلكه من تنوع في المنتجات خاصة المدخلات الأولية والمواد الخام وأيضاً المنتجات تامة الصنع .
- 4- التأثير على توجهات الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في العالم وذلك باستخدام قدراتها المالية واحتياطياتها الكبيرة من الأموال
- 5- نقل التكنولوجيا حيث تلعب الشركات متعددة الجنسية دوراً هاماً في أحداث الثورة التكنولوجية من خلال ما تمتلكه من إمكانيات وموارد بشرية من إمكانيات وموارد بشرية ومالية ضخمة تمكنها من الاتفاق على بحوث التطوير والاختراع (تبلغ نسبة الاتفاق) على البحث والتطوير في ألمانيا حالي 2.8 % من الناتج المحلي الإجمالي لها.

السمات الأساسية للشركات متعددة الجنسية :-

- 1- ضخامة الحجم : وهي السمة الرئيسية في تكوين هذه النوعية ولا يقصد بهذا مقدار رأس المال فهو لا يمثل سوى جزء بسيط من إجمالي التمويل المتاح لأن هذه الشركات تتمتع بالقدرة التكنولوجية إنما يقصد بضخامة الحجم هنا حجم المبيعات السنوية (رقم الأعمال) وحجم المنظومة التسويقية والمنظومة الإدارية وكفاءة العنصر البشري .
- 2- تنوع الأنشطة: وهو ما يتسم به هذه الشركات وتقوم سياساتها على إنتاج أكثر من منتج وخير مثال على ذلك شركة ميتسوبيشي العالمية فهي تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات الثقيلة بخلاف الأنشطة المصرفية وهذا التنوع يساعد على التقليل من احتمالات الخسارة إلى أقصى حد وهذه الشركات تخطت النمط التقليدي الذي كان يركز على إنتاج سلعة رئيسة معينة إلى الكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .
- 3- الانتشار الجغرافي : من الميزات التي تتسم بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وامتلاكها فروع وشركات تابعة في أنحاء العالم لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات. والانتشار الجغرافي من الخصائص التي تنفرد بها الشركات متعددة الجنسية.
- 4- التفوق التقني: فهذه الشركات تتميز بامتلاك تكنولوجيا متطورة ساعدها على ذلك إنفاقها مبالغ طائلة على التطوير والبحوث وقد أدى امتلاك هذه الشركات لرؤوس أموال تراكمية إلى الاتفاق على عمليات التطوير المستمر لدرجة أن الشركات تعتبر هذا الاتفاق نوع من الاستثمار.
- 5- مركزية الإدارة: فالسلطة تتحدد من خلال الشركة الأم بواسطة شبكة اتصال متطورة تمكن من الوقوف على حركة المبيعات والإنتاج في الدول المضيفة بدقة بالغة كما أن مركزية الإدارة تمكن من المحافظة على الأسرار العلمية والفنية .

ولا تخلو هذه الشركات من السلبيات تماماً ومن هذه (السلبيات) التي يمكن إبراز أهمها على النحو التالي:

- أ - عدم ارتباط أنشطتها بالصناعات الوطنية في البلدان المضيفة عادة خاصة دول العالم النامي بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات مما يؤدي إلى ازدياد الفروق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق
- ب - خلق ما يسمى بظاهرة الاقتصاد المزدوج فهناك قطاع متقدم آخر تقليدي متخلف وهناك أصحاب الدخل العالية وهناك أصحاب الدخل المتدنية.
- ج - تتميز الدول التي تستقطب استثمارات الشركات بمستوى شديد الارتفاع من عدم المساواة ومن عدم التكافؤ الشديد في مستويات النمو الأقاليم والمناطق وهذه كلها أمور تدفع نحو التحلل القومي.
- د - استعانة الشركات بموظفين أجانب للإدارة العليا تتضمن ولأنهم ولسريرة العمل والمعلومات .